مجلة المعجمية - تونس
ع 13-12
1997
1 - تقديم:

تتعلق ببحث هذا من تقسيم علم الصرف إلى فريدين كبيرين: (1) علم الصرف الإنشتقاسي (Morphologie dérivationnelle) وهو من Morphèmes مكونات النظرية المعجمية لأن مجال بحثه الوظائف الصرفية المعجمية سواء كانت وظائف تنامية، وهي الفئة إلى المنفعتين المعجمية التامة الأربعة، أي الاسم والفعل والصفة والظرف، أو كانت وظائف غير تنامية، وهي الفئة إلى مفهوم الأداة، وهذا الفرع من علم الصرف يبحث في بنية الوحدة المعجمية (أ) في قواعد توليد الوحدات المعجمية توليدا صريحا (B) في قواعد توليد الوحدات المعجمية توليدا صريحا.

(2) والفروع الثاني من علم الصرف هو علم التصريف (Morphologie) والفرع الثاني من مكونات النظرية النحوية لأنه ينتمي من توابع علم التركيب (flexionnelle) وهو من مكونات النظرية النحوية لأنها تتمت من تقسيم الفروع (Syntaxe) في الجملة، أي إذا أضيفت إليها الزوايا التصريفية (Affixes flexionnels) وهذه الزوايا تختلف من حيث الوظيفة عن الزوايا الإنشتقاقية (Affixes dérivationnels) التي تنتمي إلى علم الصرف الإنشتقاسي وتؤدي وظيفة معجمية لأنها تضاف إلى الجذور لتكوين الجذور، وتأخذ الجذور لتكوين جذور أخرى منها، وأما الزوايا التصريفية فتضاف إلى الجذور القائمة.

في الاستعمال اللغوي - باعتبارهما وحدات معجمية - للدلالة على الفصول التصريفية مثل مقطعة الجنس ومقطعة العدد ومقطعة الشخص ومقطعة الزمن، وهي مقطعات نحوية. ونلاحظ إذا أن نظام الزيدة في التصريف وظيفة نحوية، بخلاف وظيفة الزيدة في الصرف فهي وظيفة معجمية (2).

وإذن فإن بحثنا عن بعض الصرف الاشتقاقي الذي نسميه أيضا علم الصرف المعجمي (Morphologie lexica) وقد خصصنا لبحث البنية بينية في البنية الداخلية في المفردة. وهذا البحث نسبي ينبع حسب اللغات القرنية من إلى فروعين:

(1) الأول نسميه (الصرفية)
(2) والثاني نسميه (الصينية)

2 - في الصرفية :

ومصطلح "الصرفية" مشتق من "الصرف" (Morphème)، وهو "الوحدة الصرفية". فالصرفية إذا هي البناء في شكل الوحدة المعجمية من حيث هي بيئة ذات تكون صرفية (morphématique) أي من حيث العناصر الصرفية (Structure) لمنها التي تكون، بيئة المفردة الداخلية تكون إما سلبية (Structure concaténative) وإما غير سلبية (Structure non-concaténative)، والبنية السلبية بيئة غير مقيدة تقيداً صارماً لأنها تنتج في اللغة عن عملية تحويل خارجي (Transformation externe) تتبناها بناء سلبياً بأن تكون الصرفائم (Morphèmes) تابعاً لسماً لفرع الصراص - الذي يمتلك مقطع تكون المفردة - الزوايا الصرفية الاشتقاقية، أي السوابق (Radical)، والمنافذ (Suffixes) والمنافذ ( PREFIXES) زيادة غير مقيدة يقين صارم. ولذلك فإن الأس الوحدة تعود إليها مكررة الجذع الأول ثم تعود إلى هذا الجذع لاحقاً ويتولد الجذع.

(2) كثيرة ما يقع الخلط بين الزوايا الصرفية والزوايا التصريفية والأرومات، فإن الأرومات قد تكون حروفًا تضاف إلى المفردة قانونيًا، وظائف نحوية أيضًا، مثل حرف الطفيف (ت) وحرف الجر (م) وحرف الاستعجاب (س)، وكذلك الزوايا التصريفية مثل (ت) في الإنجليزية و(ت) في الفرنسية، فإنها تضاف إلى الفعل والاسم والصيغة النحوية.

وظيفة نحوية، ينظر في هذه الحرف من هذا الخلط في "الملزمات" لنظرية المعجم، ص ص 44-44.
الثاني، ثم تزداد إلى هذا الجذع لاحقة أخرى فيبولد الجذع الثالث، وقد يولد من الجذع الثالث رابع، ومن الرابع خامس. وهذا يجعل المفردة من حيث التطول غير مقيدة بحدود دقيقة (6). ويجعل بيتها سلسلة متعددة الحلقات التي تمثلها الصرايق، أو العناصر الصرفية.

والنوع من البنية يغده بكثره في اللغات الهندية الاوروبية.

وستدل على ذلك بالذاتين التاليين من الفرنسية:

<table>
<thead>
<tr>
<th>Form.</th>
<th>ج 1</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>Former</td>
<td>ج 2</td>
</tr>
<tr>
<td>Informer</td>
<td>ج 3</td>
</tr>
<tr>
<td>Désinformer</td>
<td>ج 1</td>
</tr>
<tr>
<td>Ven.</td>
<td>ج 2</td>
</tr>
<tr>
<td>Venir</td>
<td>ج 3</td>
</tr>
<tr>
<td>Devenir</td>
<td>ج 1</td>
</tr>
<tr>
<td>Redevenir</td>
<td>ج 2</td>
</tr>
</tbody>
</table>

ويبقى أن هذا النموذج قابل لأن تطبيقه عامة:

\[
\text{س} \rightarrow \text{ج 1} \rightarrow \text{ج 2} \rightarrow \text{ج 3}
\]

حيث ترمز (س) إلى الاسم، (ج 1) إلى الجذع الأول، و (ج 2) إلى الجذع الثاني، و (ج 3) إلى الجذع الثالث. بل إن القاعدة قد تتتوسع فتجازر (ج 3) (6).

وأما البنية غير السلسلية نوعية مقيدة أن لها تنتج في اللغة عن عملية تحويل داخلي (Affixation) (Transformation interne)

S. Pinker : The Language instinct, pp. 129-130.

(3) تنظير أهمة معبرة من اللغة الانجليزية في
(4) ليس هناك في اللغة العربية أن تعبد قاعدة

| -ath- | ج 1 |
| Constitution | ج 2 |
| Constitutionnel | ج 3 |
| Anticonstitutionnel | ج 4 |

123
فيه مخضعة لنظام دقيق، وذلك بأن تزداد في مرحلة أولى إلى الجزء (Racine) - وهو مركب صوتي صامت - السواقيات في توليد الجذع الأول، ثم تولد عن الجذع الأول جذوع أخرى تولد غير ساسليًا بزيادة السواقيات والداخلات (Inflixes) أخرى تدخل على البنية الأصلية ليست حلقات في سلسلة تضاع إلى السرده إضافة غير مقيدة في أولها وفي وسطها وفي آخرها، بل هي زوايا معلقة ذات مواضع متعلقة في البنية.

وإذا نظرنا في العربية مثلًا وجدنا الساسلي لا يتجاوز الحلقات الثلاث (3)، ونراه:

\[
\sqrt{\text{أ}} \rightarrow \sqrt{\text{ج}}
\]

(1)

1. تقطيع
2. قاطع
3. تقاطع

رئوس

(2)

1. رفع
2. رفع
3. ترفع

ولاحظ أن هذا النموذج قبل أن يطبق عليه قاعدة:

\[\text{أ} \leftrightarrow \text{ج} \leftrightarrow \text{ج} \leftrightarrow \text{ج} \]

حيث ترميز (أ) إلى الجذع، و(ج1) إلى الجذع الأول، و(ج2) إلى الجذع الثاني، و(ج3) إلى الجذع الثالث. على أن (ج1) في الثلاث (3) و(ج1) في الثلاث (3) يعود أصلا بذعياً لأنه منطلق الاستفلاخ الساسلي المحدود الذي رأينا. وهو حلقة وسط بين الجذع (ج3). ولا يخرج عن القاعدة التي ذكرنا في العربية الرباعية الودية الساسلي بالإنعكاس (أ) بزيادة صامت.

(5) من الخطأ في نظري اعتبار جملة مثل "سيولته" أو "ناشئيكيهم" كندا واحدة مكونة تكون ساسلي، فإن اعتبارها كذلك بدلاً على خطى بين الأدوات - وهي وحدات معجمية - والزوايا التصريفية، ثم أن وجود الزوايا التصريفية يخرج المرفقة من حيز الصرف الاستفلاخي إلى حيز التصريف، والأول من مكونات النظريات المعجمية والثاني من مكونات النظرية التحويلية. ينظرنا

لثل هذا الخطأ في: مقدمة لنظرية المعجم، ص من 43 - 44.
إلى أول الثلاثي أو إلى وسطه أو إلى آخره)، والصيغ المشتقة منه (٩). 

وإذ إن الصٌّرفيَّة هي البحث في تكوين الوحدة المعجمية الصرفية. وهذا التكوين لا تختص به اللغات ذات البنية السلسلية بل هو مشترك بينها وبين اللغات ذات البنية غير السلسلية لأن المفردة فيها جميعاً قابلة التكوين من عنصر واحد صرفيني أو أكثر. على أن عدد العناصر مفيد في اللغات ذات البنية غير السلسلية وغير مفيد في اللغات ذات (نِئُوْلِوْجِيْمِس) البنية السلسلية، وخاصة في لغة العلوم التي تكثر فيها البلدات المصطلحية (٧٥)، وهي مولدات لا تراعى فيها جمالية اللغة بقدر ما تراعى نتائج المصلح المولد للمفهوم الذي يراد التعبير عنه. وخاصّة التقيد وعدم التقيد في البنية مهمتان جداً في التفريق بين الفروع التي رأت، أي الصرفية، والفرع الثاني الذي سنذكر أي (الصيغية).

(٥) مسالله من الإعجام البديهي (Prothèse):

\[
\text{ج ١: رَجِعُ (۱٠٠۶) } \\
\text{ج ٢: درَجَعُ (۱٠٠۶) } \\
\text{ج ٣: تَدْرِجَعُ (۱٠٠۶) }
\]

ومثال الإعجام الوسطي (Ephènèse):

\[
\text{ج ١: بَقَأَ (۱٠٠۶)} \\
\text{ج ٢: بَقَأٍ (۱٠٠۶)} \\
\text{ج ٣: بَقُّقَ (۱٠٠۶)}
\]

ومثال الإعجام الآخري (Paragoge):

\[
\text{ج ١: صَمَعُ (۱٠٠۶)} \\
\text{ج ٢: نَصَمِّلَ + نَفْرِزَ} \\
\text{ج ٣: تَصّمِّلَ + نَفْرِزَ}
\]

ولا يخرج عن هذه القاعدة الرباعي المولد من المضف، ومثاله:

\[
\text{ج ١: كَبَّرَ} \\
\text{ج ٢: كَبِّرَ} \\
\text{ج ٣: كَبِّرَ}
\]

(٨) تراجع التعليق (٣)
3 - في الصيغة:

وعصطلح "الصيغة" مشتق من الصيغ، وهو الوحدة المعجمية - أي المفردة - من حيث هي وحدة شكلية صرف. فالصيغة كما تصورها إذن هي البث في الوحدة المعجمية من حيث هي شكل صرفي محض أي من حيث هي صيغة صرفية مقيمة على شكل صيغي معلوم. ذلك أن خاصية التقيد في تكوين البناء الصرفي في للغات ذات البني غير السايلة تخفى بنيته المفردة لنموذج صريفي تندرج فيه وتضوي تحته اعتباراً عنصر ق概ي لانها مقيمة على سط عيين من أنماط الصيغ، وهذا النمط هو الذي يسمى في العربية "الوزن"، وهو صيغة نظرية تقام عليها النماذج القابلة لأن تتبناها بنية المذوجه للنمون الذي يشمل عليه. والمذوجه المذوجه تحت نتجو صريفي ما هو الذي يسمى صيغة، ولا يهم من البنية فيها تكون الباصرية، بل يهمها القابل أو الشكل الصرف الذي يكون لها. ولذلك فإن الصيغ غير الصريفي، لأن الصرف عنصر حي بسيط قد يكون صريفي، أما الصيغ فيكون مكرر من عنصر بسيط - أي من صرف واحد - وقد يكون مكوناً من عناصر، وقد تعدد عناصره، وحسب ما تسمى به وقوعات الزيادة في اللغة. وقد يكون الصيغ إذاً بسيطاً (ب) وقد يكون مركباً (ب) وقد يكون معقداً (ج)، حسب عدد العناصر الصرفية التي تشكل فيها المفردة الصريفي.

Unité formelle: فليس الصيغ المذوجه إذن هو الصراصف بل هو الوحدة الصريفي النقطية (type) وهذا يعني أن الصراصف يكون جزءاً من الصيغ فإن الصيغ لا يكون جزءاً من الصراصف لأن الصيغة أعظم من الصراصف. والتحليل الصرفي للوحدات المعجمية الثلاث: الجنيب، والمستطيغة، والمستطيغة في العربية يظهر:

أن الأولي بسيطة التكون لأنها جذع بسيط مفرد قد أنتجته قاعدة

أ + صو = ج (ب).

حيث تتمزج (أ) إلى الجذع، و (صو) إلى الصرائب، وج (ب) إلى الجذع البسيط.

وأن الثانية مركبة - أي ثنائية التكون - لأنها جذع بسيط مفرد قد أضيفت إليه سابقة صريفي (است) التي [است] فقد أنتجت هذا الجذع إذن قاعدة

ج (ب) + س (ص) = ج (ب)

126
حيث ترمز (ج(ب)) إلى الجذع البسيط [كتب]، و(س(ص)) إلى الساقيفة الصرفيّة
(1)، و(ج(ر)) إلى الجذع المركب؛
وأن الثلاثة معقدة التكوين لأنها جذع بسيط مفرد قد أضيفت إليه ساقيتان صرفيتان
هما [لاستن] و[لم]، أو هو جذع مركب قد أضيفت إليه ساقيفة صرفيّة ثانية هي [م]، ولذلك
فإن هذا الجذع - [مُستَكِبْ] - يُعدّ إما نافنا عن قاعدة:
ج (ب) + س (ص) 1 + س (ص) 2 = ج (ع)،
حيث ترمز (ج(ب)) إلى الجذع البسيط [كتب]، و(س(ص)) إلى الساقيفة الصرفيّة
الأولى [لاستن] و(س(ص)) إلى الساقيفة الصرفيّة الثانية [لم]، و(ج(ع)) إلى الجذع
المفرد الفاعل، وإذا نافنا عن قاعدة:
ج (ر) + س (ص) = ج (ع)،
حيث ترمز (ج(ر)) إلى الجذع المركب [مُستَكِبْ]، و(س(ص)) إلى الساقيفة الصرفيّة
[لم]، و(ج(ع)) إلى الجذع المفرد [مُستَكِبْ].
وإذن فإن التحليل الصرفيّ للرحلة المعجمية يظهرها جذعاً مفردًا بسيطًا التكوين،
أو مُركّب أو معقدًا. على أن خاصيات البساطة والتركيب والتقليد يظهرها في الوحدة
المعجمية مستويًا رئيس هو تكونها من أكثر من جذع واحد. ذلك أن الوحدة المعجمية
الواحدة تكون بسيطة إذا كونتها جذع مفرد واحد، ومنشآها (كتب) و (مُستَكِبْ)
و (مُستَكِبْ)؛ وتكون مركبة إذا كونتها جذعان مفردان، ومنشآها (شيب العجم) وهو
اسم نبات - واللَّجْدُوع الْمَغْرِيِّي - وهو اسم مرض - وتكون معقدة إذا كونتها ثلاثة جذوع
مفرد أو أكثر، ومنشآها (أغْنَان) عشائي دَوْرِي - وهو اسم مرض - وأدرُك الثلاث
وركبات، وهو اسم نبات. ونلاحظ إذن أن الخصائص الصرفيّة في الجذع غير
الخصائص الصوتيّة في الوحدة المعجمية، لأن الجذع الواحد يكون من عنصر صرفي
واحد أو أكثر، ول원ه المعجمية الواحدة تكون من جذع مفرد واحد أو أكثر.
وأما التحليل الصيغيّ للمجذوع الفردة الثلاثة التي ذكرنا - أي [كتب]
و[مُستَكِبْ] - نُنظِر لها ثلاث صيغ - أو أشكال صيغة - تتميّز إلى ثلاثة
أنواع صيغية مختلفة. فإن شكل (كتب) الصيغي شبه بأشكال جذوع أخرى مثل [عقر]

وإلا، فإن أن الصرفا غير الصياغ، ولا شك فإن إلا أن نترجم الصياغ بـ "إملاء"، ولن نجد للصياغ نظائر في الفرنسية ولا (Morphoneme أو Morphophoneme) في الانجليزية، وليس من حيث لصطلح الأنجلزي لأن مفهوم هذا هو "الوحدة الصوتية الصيغية"، كما أن مصطلح (Morphology أو Morphophonology) الأنجلزي يعني البحث في القواعد التي تسمى "التصنيف" للعناصر الصيغية والتصريفية، أو البحث في الظواهر الصيغية والتصريفية الناتجة عن عوامل فينولوجية، ومن أمثلته: (1) تقسيم اللواحق الصيغية الدالة على الجمع في الانجليزية، وهي [iz] في مثل [fishees]، [glasses] و[books]، [iz] في مثل [fishes]، [glasses] و[books]، (2) تقسيم فينولوجيا بأن يشار إلى أن [iz] قد عوضت [e] في المثال الثاني بسبب التماثل (Assimilation)، وأن وجود [i] في 

(8) إلا إذا استعمل النص الصيغي نفسه للدلالة على المعنى المجمعي الذي يُظهر به إذا أريد له أن يكون وحدة مجمعة. ومن أمثلته:

قائل: عامل، فكيد، مصطلح، صياغ، تأكيم، تأكيم، نغم، نهم، قيوك

(9) قد ذهب البعض إلى ترجمة "مظاهر" بصياغ "مظاهر"، ونعتبره عنصر في المعنى المجمعي الذي يُظهر به إذا أريد له أن يكون وحدة مجمعة. ومن أمثلته:

لغوية، ص 316، وقد اقترح هو له مصطلح "مظهرين".
وفي كنا اقتراحنا للصيغة في بحث لنا سابقاً (12) مقابلة فرنسية هو "Formème" (الوحدة الصورية أو الصيغة) و"Unité formelle" (والأغلبية "Formeme") في مقابل الوحدة الصورية البيوية التي يُعرَّف عنها بالصِّرف (Morphème). وتركز في هذا البحث أن نراجع التسمية مفهومة ونستفيد منها، فتطلق على الصيغة ذاتها - باعتبارها مثلاً يُقسم على "Morphemas"، وقد اقترحنا من "Figure"، ومَعْنى "الشكل"، "Morphêmas"، ومَعْنى "الصورة"، "Morphèmes" مصطلح "Formèmes" (والأغلبية "Formemmes").

- الصيغة والمجمع:

الصيغة إذن هي البحت الصرفي الذي يبني على الصياغة، أي على الوحدات الصورية التي تُمثل أَناَتَا نظرية. وهذه الوحدات الصورية - مثل الوحدات الصورية البيوية - أي الصراخ - مُدرَّجة في علم المجمع ومستمرة إلى النظرية المجمعة لأنها مُتصلة بنظرية.

(12) يُنظر كنائنا مقدمة لنظرية المجمع، صص 100 - 107 (تع 1).
المفردات التي تكون نظرية المعجم. فإن نظرية المعجم قائمة على نظرية المفردات، وكلما
يتمي إلى نظرية الفردات متم إلى نظرية المعجم.

ورغد أن ننصح في الصفحات التالية بمسائلتين تتنزلان الصيغة في علم المعجم:
1- المسألة الأولى تسمى "الخصائص الفردية" أي الخصائص التي تكون
للصيغ في التمييز بين الرحلات المعجمية، وهذه الخصائص تدرج الصيغ في نظام
العلاقات الخلافية في المعجم، وهذه العلاقات حسب ما نرى أربع، هي التي تظهر ما
تختص بها. فإن لكل

(1) العلاقات الفردية (Relations catégorielles) أو
(2) العلاقات فنية صوتية (Relations phonémiques)
(3) علاقات صورية إشتقاقية (Relations morphologiques dérivationnelles)
(4) علاقات دلائية (Relations sémantiques)

ويتمي إلى نظرية الفردات متم إلى نظرية المعجم.

والنظر في نظام هذه العلاقات في المعجم العربي نبين أن المفردات تتعلق فيما بينها
على الصورة النهائية (أو "تشريدة") إلى الانتقاء الفرد، و(ت) إلى التأمل الصوتي؛
و(ب) إلى البداية الصورية، و(د) إلى الدالة. ويشا بـ(د) إلى القرآن الفرد مع غيرها في
الخصائص، وبـ(د) إلى الفردان بها.

J.-C. Milner: Introduction à une science du langage, pp. 315-356
(1) [قَ، بُ] [+ت، دُ] [١٤]
(2) [تُ، بُ] [+قَ، دُ] [١٥]
(3) [قَ، دُ] [+تُ، بُ] [١٦]
(4) [قَ، تُ] [+بُ] [١٧]
(5) [قَ، بُ] [+دُ] [١٨]

ويلاحظ من الحالات المقارنة الخمس المعذرة أن الوحدة المعجمية ترد متعاقبة مع غيرها تعالفا اختلافا في البنية الصورية (في النموذج الثالث)، وهذه العلاقة الصورية الاشتراكية تكون بحسب ما يكون للبنية من صيغة. فإن صيغة المفردة تكون وحدة شكلية ذات قيمة كبيرة لذا تُنظم في جداول صيغية تُولَّفها أتنات تكامل فيما بينها، وهذه الأناطيات غير التأليف الصوتي الواحد يطلق (Formes phonologiques) وإن كان التأليف الصوتي الوحيد يطلق البنية الصورية التي تبنى عليها الوحدة المعجمية. ذلك أن الصوامع والصومات التي تكون التأليف الصوتي في المفردة هي التي تتحكم في إلحاقها بوزن ما من الأوزان الصورية، أي

(14) ومثاله:

(أ) قادرُ + / قادرُةً / + مسحتُ.
(ب) قادرَةٌ + / قادرُةً / + غير مسحتُ.

(15) ومثاله:

(أ) كأَمرُ + اسم، + القانون والشريعة.
(ب) كأَمرُ + صفة، + البعوض.

(16) والناموس الأول معترف من البنواتية «Nōmos»

(17) ومثاله:

(أ) زكاةٌ + / زُكاةً / + فقائدُ.
(ب) مالُ + / مالِ / + فقَيرُ.

(18) ومثاله:

(أ) صَحِيحٌ + / صَحِيحٍ / + مفهِم.
(ب) صَحِيحٌ + وثيقةٌ بالعِرَاء أو نحاء.

والناموس مصدر «صَحِيحٌ»، والثانية أجنحة متفرقة.

(19) ومثاله:

(أ) جَيْشٌ + / جَيْشٍ / + مفهِم.
(ب) جَيْشٌ + مفهِمٍ / / + مفهِم.

ويقال الناموس مادة من جمع الأول.
بأحد الألفاظ الصيغية، فيكون لها صيغة ما. فإنَّ (بَحْرٍ) تنتمي إلى النمط الصيغيّ (تَقُلُّ) لأنَّها تأتي الصوتيّة / بَحْرٍ /، و(مَصِيبٍ) تنتمي إلى النمط الصيغيّ (قَيِّمٍ) لأنَّ لها التأليف الصوتيِّ / مَصِيبٍ /.

علي أنَّ التأليف الصوتيّ خاصّةً في ميزة مميزة مطلقة في الفرد، لأن لكلٍّ مفردة تأتيها صوتيّة خاصّةً بها يجعلها تنتمي لمفردة أخرى من المفردات، ولا يمكن للمفردة أن تطابق مفردة أخرى في نتائج الصوتيّة إلاّ في حالات التجانس اللغويّ (Honymyce) (التام)، مثل التجانس بين (كَامُوسٍ) → (كَامُوسٍ) / وهو البِّعيد / [ךספה]، و (كَامُوسٍ) ← [ךספה] / وهو القانون والشريعة / + اسم، من اليونانية / Nōmos /، أو في حالات الاشتراك (Polysemy)، مثل اشتراك (خُرْصُ) → (خُرْصُ) / وهو / [ךרוס] / وهو اسم من [[ךרוס]]، [ךרוס] ← [ךרוס] / وهو Khmosos /، [ךרוס] / وهو / [ךרוס] / وهو + اسم، من اليونانية / Nōmos /، أو الألفاظ (الديانة) في كلّ المفردات. فليس لكل مفردة إذن بذاتها صوتيّة تنتمي لها من غيرها من المفردات لأنَّ البُنية الصوتيّة الواحدة لا تستقبل ذاتها بل تنتمي إلى جدول مثل مفرداتي الصيغة، ولذلك فإنَّ (بَحْرٍ) / و (بَحْرٍ) / تختلفان من حيث تأتيهمها الصوتيّة لأنَّ (بَحْرٍ) في الأولى تختلف عن (بَحْرٍ) في الثانية، لكن (هَرَقُ) / و (هَرَقُ) / لا تختلفان من حيث البُنية الصوتيّة لأنهما تنتميان معاً إلى النمط الصيغيّ(تَقُلُّ).

علي أنَّ ذلك لا يعني أن المفردات لا تتماثل فيما بينها صرفيّاً، والتماثل الذي يوجد بينهما تماثل صيغيّاً، والعلاقات الاختلافية التي تكون بحسب الصيغ أو القوالب التي تكون للحُرْصُ تكوّن (1) إما علاقات بين أجزاء المقوله المعجمية الواحدة، و(2) إما علاقات بين أبعاد أجزاء المقولات المختلفة.

والعلاقات التي تكون بين أجزاء المقوله الواحدة هي علاقات بين أقاطاً صيغيّة تنتمي إلى مقوله واحدة. فإن أجزاء المقوله الواحدة تتماثل على العناصر المعجمية، وهي

(19) اعتنى في التفريق بين التجانس والاشتراك في المفردات الانتماء المقولي، فإن المفردة تأتي الصوتيّة من مفردات مختلفين، وتقالبها كَامُوسٍ / [ךספה] و كَامُوسٍ / + اسم، ومن المفردة المشتركة تتكون من مقوله معجمية واحدة، وتقالبها خُرْصُ / + اسم، + الحلقة من الذهب أو القصة / و خُرْصُ / + اسم، + جريدة النخل.
المفردات. والجزء الواحد يمكن أن يتفرّع إلى جزئات أصغر من الجزء. ويمكن أن تتمّ لذلك نموذج التفاعل. فإنّه الجزء الثاني اسم الفاعل والصفة المشابهة وصيغة المبالغة وفعل التفضيل والنسبة. وجزئيات اسم الفاعل هي "فاعل" و"فعل" و"فعل مضمون" و"فعل ماضي" وال"سيّف". وما هو على وزن "فاعل" في الفعلية يمثل عناصرًا من عناصر الجزيء. وعناصر الجزيء بعد أيضًا عناصرًا من الجزء ذاته. وإذا فإن هذا النوع الأول من العلاقات يظهر بين مجموعات العناصر المتصلة إلى جزء من أجزاء مقولات معجمية مما، ومثالها من مقولات الصفة العلاقة بين:

1. كاتب → فاعل،
2. كتب → مصدر
3. كتب → مصدر
4. كتب → مصدر
5. كتب → مصدر

فإن الكاتب وكبل ما انتهى إلى النطاق الصيغي [فاعل] مخالف لبقيته العناصر المتصلة إلى بقية
الأنماط الصيغيّة المذكورة. على أن هذا النوع من العلاقات يقع أيضًا - وهو الأظهر - بين
أجزاء المقولات الواحدة. ومثالها من مقولات الاسم:

1. كتاب → فعل
2. كتاب → فعل
3. كتب → مصدر
4. كتب → مصدر
5. كتب → مصدر

واليوض الثاني من العلاقات مثاله علاقات بين مجموعات من العناصر أي أنماط
صيغة لها انتقاءات مقولية مختلفة، ومثالها العلاقة بين:

1. حسب [ + فعل] → فعل
2. حساب [ + فعل] → اسم
3. حاسم [ + فعل] → صفة

133
والنماذج التي ذكرناها من النوعين إن وحدات صيغية متباينة لاختلاف الأنماط التي تتمي إليها، وهذا الاختلاف مهم في إحساس الوحدات المجمعة خصائصًا الفرد في المجمع.

والمسألة الثانية هي مسألة الوصل بين الصيغ والدلالات، أي ارتباط بيئة المفردة بدلائلها، أو دلال شكل المفردة على معناها. وهذه المسألة تدور أيضا في مبحث العلاقات في المجمع. وليس هي علاقات اثنتين مثل العلاقات التي رأيناها في (1) بل هي علاقات اثنتين، وهذا النوع من العلاقات نسمى العلاقات الشكلية الدلالية. أي إنها علاقات تنبؤ من التأليف بين دالات الأدلة ومتاحيّها. فإن الأدلة من حيث هي صياغتين تبنت بالدلالة العامة التي تبنتها الفردة المصورة عليها، وهي في الحقيقة دلالات مرتبطة في الأصل بالأنماط الصيغية إذ ليس النمط الصيغي مجرد شكل، بل هو شكل دال. ولذلك فإننا يمكن أن نستعمل هذه الأنماط الصيغية لتوزيع الفرقات بحسبها توزيعا جدولاً يمثل كل حدول توزيعي متجمعة منها حقلاً شكلياً بالشكل الموالي المدرج فيه على معاني الدلائل المرتبطة بها.

من أمثلة ذلك في العربية من مقالة الاسم:
(1) ما كان على وزن أنفالة فالغالب على مرض أو على طارئ، غير طبيعي، ومثاله:

سَمَّتُهُ الفَرْطُ لَدَأَ يَصِبُّ الْأَفْلَامَ فَيُخْفَى دَخُولُ الْهُوَاء،
طَلَّاعَهُ لَدَأَ يَخْلُدُ فِي قَوَامِ الْيَدَا فَتَطْلُعُ مِنْهُ،
عُطْاشَهُ لَدَأَ يَصِبُّ الإَنْسَانَ وَالْحَيْوَانَ، يَبْرُحُ الْمَاءَ فَلا يَبْرُوْ.
(2) ما كان على وزن فُكْكَةُ فالغالب على الحرقة والمهنة، ومثاله:

ةُرْقَةِ الحرَّةِ، أو المُرْقَةِ،
ْسَفَةُ الحرَّةِ،
طَيْطَةُ الحرَّةِ الطَّالِ.
(3) ما كان على وزن فُكْكَةُ فالغالب على الاضطراب والحركة، ومثاله:

مُيَدَانُ عِمْرُ وِضْطَرَابِ.
مُثَلَّانَ → زوال عن الاستواء،
نَوْصَانَ → تحرك وتهدب.
(4) ما كان على وزنُ أُفَالِمَةٍ، دلَّ غالباً على بِقَاةٍ الشيء، ومثاله:
فَطَافُةٌ → شيء يسير يبقى في إلقاء ونحوه،
don’t translate
فُطُافُةٌ → ما يسقط من الشمر إذا فطاف،
نَحَالَةٌ → ما نُحَتَ من أطراف الخشبة ونحوها.
وهذا الارتباط بين الصيغة ودلالة الفردة يسهو أن تولد منفردات جديدة مقيسة
على أنماط صيغية موجودة من حيث النية أو الشكل ومن حيث الدلالة. فإن من الجائز أن
نقول:
قَلَامَةٌ → حركة صانع الأقلاع،
رَفَاءٌ → حركة الزمر،
جَبَارَةٌ → بقية الجدير في الدوا،
حُلَالَةٌ → ما يتثار من الشعر عند حلاله.
وقد سارت المجامع اللغوية عندما على مثل هذا، فولد مصطلحات كثيرة مقيسة على
أنماط صيغية حاملة لعاني الفردات المرتبطة بها.
وينست من الأمثلة المقدمة أن المعنى لا يسبق إلى الفردادة اعتباطاً بل إن السفرفة
ترتبط بها دلالة يتحكم في إسماها إليها شكلها الصيغي، وإنما يصح أن تصاغ أي
فردّة للتعبير عن أي معنى، بل تتداخل الفردات على المعاني التي تتواضع الجماعة اللغوية
على أن تستند إلى الأشكال المرتبطة بها. ولذلك فإنه يجوز لنا أن نولد فردالية لنسمية
حركة صانع الأقلاع، وحَلَالَةً؛ ما يتثار من الشعر عند حلقه، لكن لا يجوز لنا أن نسمي
حركة الجزار، جَزَازَةٌ، وما يبقى من الشيء بعد نخلة نَحَالَةٍ، فلم يفرونا ذلك خرجنا عن
نظام اللغة.
وهذا البعد النظرفي مهم جداً من حيث العلاقة بين الصيغية والعجم لأنّه ينفي
عن الفردات في تكوينها من دال ومملول خاصيّة الاعتباط. فإن شكل الفردال مظهر لمملوله
ومصيره عه. وإنما فإن مملول الفردالة قابل للتغيير من شكلها أي من الدال، وهو هنا
صيغة. وهذه خاصية تتوفرها اللغات ذات البنى القليدية مثل اللغات السامية. على أن البحث الآن جار لتبنيه بالتطبيق على اللغات ذات البنى السليسلة مثل اللغة الفرنسية.

ويعتبر أن السامية الفرنسية دنيال كورين (Danielle Corbin) نشر في جامعة ليل على Théorie, وهو نموذج تحليل ما يسمى «النظرية الوصلية» (associative), وهو نموذج تحليل معنى الفرد بشكلها 80). وهذه النظرية يمكن إثبات صحتها كما يلاحظ بالاعتماد على العربية باعتبارها للغة سامية، ذات البنى الصريحة مقيدة.

عندها أنماط صيغية ذات دلالات عامة مرتبطية بها.

5 - حصة:

قد حاورنا في هذا البحث الحديث عن خاصية في اللغة العربية - من حيث هي لغة سامية - أنها فيها ظاهرة جديدة في الدرس اللغائي الحديث، هي البحث الذي سلناه

الصيغية. وقد حاورنا الفرد بينها وبين الصريحة ويبن أنها خاصة في اللغات ذات البنى غير السليسلة التي ت تكون النبية الصرية فيها قيود صارمة. أما الصريحة فتقوم مشتركة بين اللغات ذات البنى السليسلة واللغات ذات البنى غير السليسلة. وقد أفادنا التطبيق على العربية - باعتبارها لغة سامية - في إثبات أمرين مهمين بالنسبة إلى نظرية المعجم:

الأول هو دور الصياغ في قيام العلاقات الاختلافية في المعجم، والعلاقات الاختلافية مهمة جدا لإثبات خاصية النظام في المعجم لأن الاختلاف لا يوجد إلا بين عناصر تكوًّن مجتمعة بنيّة (Structure)

الثاني هو دور الصياغ في قيام العلاقات الاختلافية في المعجم، وهي علاقات مهمة جدا لنفي خاصية الاعتباط «العرقي» عن الدلالة اللغوية: فهي علاقات بين أشكال الفرد معانيها. ولست الفرد حسب البحث الصيغي إذن مجرد كلام صامتة قد أستد إليها معتنا إستنادًا اعتباطًا بل هي عنصر متحلق إلى جدول (Paradigme) الصيغي معين، وبنني شكلها عن المعنى الذي يقترونه.

—

إِبِاهْمٍ بِن مِسْرَاح
كلية الآداب بجامعة تونس الأولى

D. Corbin : Morphologie dérivacionnelle et structuration du lexique, pp. 11-511. (20) ينظر : (1991)

وقدي خصصت مع فريقها لهذه المسألة العدد 10 (1991) من مجلة Lexique لجامعة ليل (Lille) الفرنسية.

136
مراجع البحث :

1 - العربية :
- بعلبكي، رمزي : معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، 1990.

2 - الأجنبية :